

سلسلة تقارير أسبار

رقم (427)

ردمء: 2961-4074

ISSN: 2961-4074

تهجير سكان غزة: المنطلقات،
والبدائل، وقواعد المواجهة



ملئقى أسبار
Asbar Council
(نادى تفكير)

رقم الإيداع: 1446/3664



مركز أسبار
ASBAR CENTER

30 Years
منذ 1994

تقرير رقم (427)



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:
أ. د. خالد الثبتي
- نائب رئيس الهيئة الإشرافية :
د. فهد الغفيلي
- د. علي الوهبي: الأمين العام
- د. سكيمة الشيخ - مساعد الأمين العام
- التحرير:
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
3	• الملخص التنفيذي.
5	• مقدمة
6	• الأسس التي قام عليها مشروع تهجير سكان غزة.
7	• أوجه الرفض العربي، والإسلامي، والأوروبي، ومنطلقاته.
9	• الرؤية الفلسطينية لمواجهة مشروع التهجير.
10	• بدائل مشروع التهجير، وآفاق النجاح.
12	• سيناريوهات المواجهة في حال الإصرار الأمريكي على التهجير.
14	• خاتمة.
15	• التوصيات.
17	• المصادر والمراجع.
18	• المشاركون.



تهجير سكان غزة: المنطلقات، والبدايل، وقواعد المواجهة

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير "تهجير سكان غزة: المنطلقات، والبدايل، وقواعد المواجهة"، وذلك استنادًا إلى ندوة عقدها ملتقى (أسبار) عبر الإنترنت (WEBINAR) بتاريخ 16 فبراير 2025م بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين في الشأن السياسي الدولي.

وتطرق المحور الأول للتقرير إلى الأسس التي قام عليها مشروع تهجير سكان غزة الذي يعتمد على الأيديولوجيا الصهيونية التي تسعى إلى تغيير الواقع الديموغرافي في المنطقة لصالح دولة إسرائيل؛ فمذ بداية المشروع الصهيوني كانت فكرة التهجير جزءًا أساسيًا من إستراتيجياتها، وتزايدت مع تطور الأحداث السياسية في المنطقة، وقد تم تبني فكرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وهي التي تروج لفكرة إخلاء الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين اليهود؛ ليتم تنفيذ هذه الفكرة فعليًا؛ وذلك عبر حملات طرد، وتهجير جماعي للفلسطينيين منذ حرب 1948م، وفي العقود التالية استمرت هذه السياسات بمختلف الأساليب مع التركيز على الحفاظ على الهيمنة الديموغرافية لإسرائيل، خاصة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" 7 أكتوبر 2023م، وما صاحبها من تصعيد غير مسبوق بين حركة حماس، وإسرائيل.

أما المحور الثاني للتقرير؛ فقد سلط الضوء على الرؤية الفلسطينية لمواجهة مشروع تهجير الفلسطينيين التي تعتمد على تعزيز الدعم العربي، والدولي، خاصة من السعودية، ومصر، والأردن؛ وذلك عبر الإغاثة السريعة، وإعادة إعمار غزة؛ إذ يُعتبر الإسراع في إعادة تأهيل غزة عاملاً مهمًا لتمكين الفلسطينيين من البقاء في أراضيهم، وعلى الرغم من ذلك تُشكل الانقسامات السياسية بين حماس والسلطة الفلسطينية تحديًا كبيرًا؛ مما يستدعي توحيد الصف الفلسطيني، وتنسيق الجهود مع الدول العربية، والمجتمع الدولي، وكذلك تظهر حركة حماس مرونة سياسية قد تفتح فرصًا لمفاوضات جديدة، ولكن تبقى وحدة الصف الفلسطيني ضرورية لمواجهة التهجير.

وركز المحور الثالث للتقرير على أوجه الرفض العربي، والإسلامي، والأوروبي لمشروع تهجير الفلسطينيين، ومنطلقاته المتنوعة؛ فعلى الصعيد العربي يُعبر الرفض عن التزام الدول العربية بقضية فلسطين، وحقوق شعبها؛ إذ ترفض (147) دولة في العالم أية محاولات لتهجير الفلسطينيين، والدول العربية، وعلى رأسها: مصر، والأردن تتمسك بمواقف سياسية، ومصالحية تحظر القبول بتهجير الفلسطينيين؛ وذلك بالنظر إلى تداعياته الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه يعكس الرفض الأوروبي تمسكًا بالقانون الدولي، وحقوق الإنسان؛ حيث ترفض الدول الأوروبية كافة السياسات التي تنتهك حقوق الفلسطينيين في العودة، وبجانب ذلك يرتفع صوت بعض فئات المجتمع اليهودي الرافضة للسياسات الصهيونية من داخل إسرائيل، وخارجها؛ مما يساهم في تصعيد المعارضة ضد مشروع التهجير على المستويين: العربي، والدولي.



في حين تطرق المحور الرابع إلى بدائل مشروع التهجير، وآفاق نجاحه؛ فتم التركيز على أهمية تعزيز التعاون العربي، والدولي لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؛ وذلك استناداً إلى جهود المملكة العربية السعودية في هذا الشأن، وتشمل هذه البدائل إنشاء مشاريع تنمية قرب الحدود الفلسطينية-الإسرائيلية تهدف إلى تشجيع الفلسطينيين على الاستقرار التدريجي من خلال مشروعات عمرانية، واقتصادية مع تأكيد ضرورة توحيد الجهود العربية لإيجاد حلول تضمن استقرار المنطقة، ودعم حقوق الفلسطينيين، وفي المقابل يتعين مواجهة التحديات الدولية، والإقليمية، مثل: التردد الأمريكي، وانحيازه لصالح إسرائيل، هذا بالإضافة إلى النفوذ الإيراني في المنطقة، فيما يبقى الحل الأمثل متمثلاً في التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدعم إقليمي، ودولي فَعّال.

وفي سياق متصل تناول المحور الخامس للتقرير سيناريوهات المواجهة في حال الإصرار الأمريكي على التهجير؛ حيث أكد ضرورة توحيد الموقف العربي، والفلسطيني في مواجهة هذا المشروع التوسعي، وأشار إلى أن التصدي لهذا المشروع يتطلب وحدة فلسطينية داخلية، وتعزيز السلطة الفلسطينية في الضفة، وغزة؛ وذلك لتقويض فرص استغلال الانقسامات الفلسطينية، كما شدد على أن الموقف العربي الموحد هو أساس المواجهة مع ضرورة دعم حل الدولتين كحل توافقت عليه المجموعة الدولية؛ انطلاقاً من الأمر الواقع مع ضمانات دولية لحقوق الفلسطينيين في العودة، وتقرير المصير.

وأخيراً عرض التقرير لخلاصة التوصيات التي تم الانتهاء إليها، ومن أبرزها: تعزيز الإسناد المجتمعي لمواجهة مشروع التهجير الفلسطيني من خلال تشكيل جبهة موحدة تشمل جميع القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية، كما تم تأكيد أهمية إبطال الضغوط الأمريكية على الدول المستهدفة، مثل: مصر، والأردن من خلال تنسيق عربي مشترك، هذا بالإضافة إلى دعم تسوية القضية الفلسطينية؛ بما في ذلك مشروع إعادة إعمار غزة الذي يجب أن يرتبط بتسوية سياسية شاملة، وتطرقت التوصيات -أيضاً- إلى ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني من خلال تشكيل مجلس رئاسي انتقالي، ودعم حل الدولتين كصيغة حل مستدام، كما تم تأكيد أهمية الموقف العربي الموحد في مواجهة محاولات التهجير، والضغط على المجتمع الدولي مع تقليل فعالية أوراق الضغط الأمريكية، ودعم المبادرة السعودية الفرنسية كخطوة حيوية نحو تحويل المبادرة العربية إلى مبادرة دولية.



مقدمة:

جاء إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرًا عن مشروع التهجير الفلسطيني بمثابة تهديد خطير لحقوق الشعب الفلسطيني، ويستهدف بشكل رئيسي تغيير الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية؛ حيث يشكل هذا المشروع خطوة جديدة ضمن سلسلة من السياسات التي تسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية على الصعيدين: السياسي، والاجتماعي، ويظهر على أنه جزء من محاولات مستمرة من قبل الإدارة الأمريكية لتنفيذ أجندتها في المنطقة التي تتمحور حول إعادة تشكيل الخريطة السياسية؛ وفقًا للمصالح الأمريكية، والإسرائيلية، وهذا التوجه يهدد ليس فقط مصير الفلسطينيين؛ بل أيضًا استقرار المنطقة ككل.

ومواجهة هذا المشروع تتطلب موقفًا عربيًا موحدًا، وحازمًا، ويتعين على الدول العربية تعزيز التنسيق المشترك على المستويات السياسية، والاقتصادية لدعم حقوق الفلسطينيين، والتصدي لمحاولات تهجيرهم، وهذا الموقف العربي يجب أن يركز على رفض القبول بأي مشاريع تهجير، والعمل على تبني إستراتيجيات بديلة تدعم صمود الشعب الفلسطيني، مثل: مشاريع الإغاثة، والإعمار، إضافة إلى تحفيز المبادرات السياسية التي تركز على الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وضمان حق العودة، وتعزيز موقف عربي قوي يدعم القضية الفلسطينية في الساحة الدولية، وداخل المؤسسات الأممية يعد خطوة أساسية لمواجهة الضغوط الدولية، والإقليمية التي تروج لمشاريع تهجير الفلسطينيين.



من ناحية أخرى يتعين أن يكون هناك تعاون فلسطيني داخلي يشمل توحيد الجهود بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتفعيل الحوار الوطني للوصول إلى شراكة وطنية واسعة، وهذا التعاون الداخلي يجب أن يكون مدعومًا من قبل الدول العربية، والإسلامية في تقديم الدعم السياسي، والإنساني، والتنسيق بين الفلسطينيين والدول العربية، والمجتمع الدولي مع توجيه الدعم بشكل خاص إلى مشاريع الإغاثة، وإعادة الإعمار في غزة، وبعد جزءًا أساسيًا في تحصين الحقوق الفلسطينية، وضمان عدم تنفيذ أية سياسات تهجير تهدد بقاء الفلسطينيين على أرضهم.

الأسس التي قام عليها مشروع تهجير سكان غزة:

التهجير يُعد عنصرًا جوهريًا، وثابتًا في الأيديولوجيا الصهيونية؛ حيث قام المشروع الصهيوني منذ بداياته على المقولة الشهيرة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ومنذ ثلاثينيات القرن الماضي بدأ "رئيس جابوتينسكي" بتبني نظرية "الجدار الحديدي" التي اعتمدت العنف كوسيلة لإخضاع العرب، وإجبارهم على التعايش مع المشروع الصهيوني تحت تهديد السلاح، وقد اكتسب موضوع التهجير زخمًا كبيرًا حين تبناه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب؛ وذلك في سابقة غير مسبوقة في تاريخ الرؤساء الأمريكيين؛ فالتهجير لم يكن مجرد خطة طارئة؛ بل كان عنصرًا ثابتًا في الإستراتيجية الصهيونية منذ ما قبل نكبة 1948م؛ حيث تركزت سياسة التهجير، وتوسعت بتبني ديفيد بن غوريون لها، وحوّلت هذه الفكرة إلى واقع عملي على يديه؛ حيث أشرف على عمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين.

وخلال حرب 1948م كان الجيش الإسرائيلي متفوقًا بشكل واضح؛ من حيث العدد، والعتاد؛ حيث امتلك حوالي (130,000) مقاتل مقابل (50,000) مقاتل عربي بأسلحة، وإمكانات محدودة، ونتيجة لهذا التفوق العسكري تم تدمير أكثر من (500) قرية فلسطينية، بينما تعرضت مدن كبرى، مثل: حيفا، يافا، وعكا لدمار واسع، ومُنِع الفلسطينيون من العودة إلى أراضيهم بالقوة؛ مما جعل التهجير القسري عملية قابلة للتنفيذ بسهولة نسبية؛ وذلك كجزء من خطة إستراتيجية لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه.

وأثبتت دراسات عديدة، من بينها: أبحاث المؤرخ الإسرائيلي "إيلون بابي" أن ما حدث في 1948م كان بمثابة "تطهير عرقي ممنهج"؛ حيث كانت مذبحه "دير ياسين" أبرز مثال على تلك العمليات الوحشية التي تم استخدامها لإرهاب القرى الفلسطينية الأخرى، ودفع سكانها إلى الفرار خوفًا من المصير نفسه، ومنذ أقامتها اعتمدت إسرائيل نظرية إدارة الصراع، والتعايش معه انطلاقًا من تفوقها العسكري، لكنها في السنوات الأخيرة مع التفوق العددي النسبي للعرب، ومدفوعة بالخوف من تحول اليهود لأقلية انتقلت لاعتماد نظرية حسم الصراع التي تقوم أساسًا على مواجهة الخطر الديمغرافي، وكان مضمونه الجوهري التطهير العرقي بواسطة التهجير القسري بخلق معطيات مادية طارئة للحياة، وجاعلة من الهجرة خيارًا إجباريًا؛ وذلك لضمان تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية خالصة بأية وسيلة، حتى لو تطلب الأمر القتل، والهدم، والتشريد، وفي هذا السياق، وعلي الرغم من دعم إدارة "دونالد ترامب" لهذه السياسات إلا أن هناك معارضة يهودية أمريكية متزايدة ضد فكرة التهجير؛ حيث عبّر العديد من الشخصيات اليهودية البارزة في الولايات المتحدة الأمريكية عن رفضهم لهذه السياسات مؤكدين على ضرورة احترام حقوق الإنسان.



كما لوحظ تباين نسبي بين تصريحات البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية؛ حيث لم تتبنَّ الأخيرة بشكل واضح سياسة التهجير على الرغم من محاولتها فرض خيارات صعبة على الفلسطينيين؛ فبينما اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية ترحيل حركة حماس من غزة كان هناك دفع أمريكي-إسرائيلي مزدوج نحو فرض التهجير الجماعي للفلسطينيين؛ وذلك في محاولة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى.



إذًا تظل معركة الفلسطينيين ضد مشروع التهجير مفتوحة مع ضرورة توحيد الصف الفلسطيني، والعربي للوقوف في وجه هذا التهديد؛ وذلك عبر إعادة الإعمار، والإغاثة العاجلة، وتوحيد الموقف السياسي لمواجهة هذه المخططات التصفوية.

أوجه الرفض العربي، والإسلامي، والأوروبي، ومنطلقاته:

على الصعيد العربي، نحن نعيش حالة من الرفض المؤقت الذي ينبع من حقيقة أن فلسطين هي دولة معترف بها من قبل (147) دولة حول العالم، وهذه الدول لا تقبل أن يتم تهجير شعوبها تحت أي مبرر، أو أن يتم إخراجهم من أراضيهم، وفي هذا السياق يُعتبر قرار تهجير الشعب الفلسطيني انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، ومبادئ حقوق الإنسان، كما يُشدد على الدور المصري "الصلب" في رفض التهجير منذ اليوم الأول لحرب الإبادة على غزة.

ومع ذلك لا يجب أن يُفهم هذا الرفض على أنه مجرد رد فعل عابر، أو موقف ظرفي؛ فالحديث هنا عن الرفض الجماعي، ويجب أن نحدد من نحن؛ فالفلسطينيون يجب أن يتحدثوا بصوت واحد، والعرب ربما يعيشون حالة من الرفض المؤقت، ولكن هناك محاولات لتوحيد القوى العربية بقيادة مصر، والسعودية، ودول الخليج، والأردن في مواجهة هذا التهجير، ولكن السؤال الأهم هو: هل هذا الرفض مجرد رد فعل تكتيكي، أم هو رفض إستراتيجي؟ وهنا تنتقل النقاشات إلى مقومات هذا الرفض، وقواه.

هناك عدة دوافع لهذا الرفض؛ أولها- المنطلق السياسي؛ حيث تعترف نحو (147) دولة بفلسطين كدولة ذات سيادة؛ وبالتالي فإن مقترح ترامب يستهدف ترحيل شعب معترف به من قبل هذه الدول، وهذه الدول لا تقبل أن تُرحل شعوبها من أراضيها تحت أي مبرر، كما أن هذا الترحيل يُعد انتهاكًا للقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، وحقوق الإنسان.



أيضاً هناك بُعْدٌ اقتصادي اجتماعي يُضاف إلى المبادئ القومية لبعض الدول العربية، مثل: مصر، والأردن؛ حيث لا ترغب هذه الدول في قبول تهجير أكثر من مليون فلسطيني لكل منها؛ وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول؛ إذ ليس لديها القدرة على تحمل مزيد من الضغوط السكانية، أو الاقتصادية؛ مما يجعل من المستحيل قبول هذا الاقتراح؛ ولذلك تُرفعالقبة احتراماً للموقف المصري الثابت في رفض التهجير منذ اليوم الأول لحرب الإبادة على غزّة الذي أظهر صلابته، وتضامناً مع الشعب الفلسطيني في هذه الأوقات العصيبة.

وتضاف إلى هذه العوامل أسباب فكرية، وأخلاقية؛ حيث يبرز صوت اليهود المعارضين للصهيونية من داخل إسرائيل، وخارجها، وهذه الأصوات تعكس رفضاً من بعض فئات المجتمع اليهودي ضد ما يحدث في غزّة. منذ انطلاق حرب الإبادة على غزّة، وبدأت بعض هذه الأصوات تعلو في المجتمعات اليهودية في كل مكان في العالم معبرة عن استنكارها لما يجري، ورفضها للسياسات الصهيونية التي تتنافى مع القيم الإنسانية.

لكن يبقى السؤال الكبير: هل نحن قادرون على تحويل هذا الرفض إلى إستراتيجية حقيقية، أم أنه مجرد ردود فعل مؤقتة؟ يمكن أن تكون المؤتمرات، واللقاءات، مثل: تلك التي ستُعقد في الرياض، أو القمة الطارئة التي دعت إليها مصر مواقف تدل على دعم القضية الفلسطينية، ولكن يجب أن تكون هذه المواقف مدعومة بخطط إستراتيجية طويلة الأمد، ويجب أن نكون قادرين على استثمار هذه القوى المجمععة لإيجاد حلول فعّالة لوقف التهجير، ووقف العدوان على غزّة الآن، وإلى الأبد.

ويُشار هنا إلى مقال كتبه "هارون بليك" في صحيفة الواشنطن بوست؛ حيث يشير إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" الذي وقف في مؤتمر صحفي مع الرئيس الأمريكي "ترامب" كان متفاجئاً من هذا الطرح؛ إذ لم يكن يتوقعه - رغم أن نتياهو اعترف لاحقاً بأنه كان مطلعاً على خطة ترامب قبل إعلانها - وطرح "بليك" عدة سيناريوهات وراء هذا الاقتراح؛ منها:

السيناريو الثالث - أن هذا
الاقتراح قد يكون وسيلة
لفرض ترحيل الفلسطينيين،
ولكن في ظل رفضهم قد
يُصعب تنفيذ هذا بشكل
قسري، وقد يتطلب الأمر تدخلًا
عسكريًا أمريكيًا، وهو أمر يثير
تساؤلات جدية حول مدى
قبول المجتمع الدولي لهذا
النوع من التدخلات القسرية.

السيناريو الثاني - أن
ترامب يعمل مثل
سمسار العقار، وبيالغ
في اقتراحاته حتى يصل
إلى حل وسط، مثل:
الموافقة على ضم
الضفة الغربية لإسرائيل.

السيناريو الأول - أن ترامب
ربما كان يريد تغطية أحداث
أخرى تجري في الولايات
المتحدة، خاصة في سياق
صراعه مع المؤسسات
التقليدية الأمريكية التي
تتعرض لضغوطات من
جميع الأطراف.



وفي هذا السياق تجدر الإشارة مرة أخرى للموقف المصري الذي عبر عن رفضه الصلب للتهجير، وهذا الموقف كان محورياً في دفع "ماركو روبيو" وزير الخارجية الأمريكي للتراجع، والاعتراف بضرورة انتظار الخطة العربية تجاه غزة، وهذا التراجع يُظهر أهمية الموقف العربي الموحد في مواجهة هذه المخططات الصهيونية.

والكرة الآن في ملعبنا العربي، وربما ما يدور في ذهن "ترامب" ليس تهجير الفلسطينيين بقدر ما هو محاولة لضم الضفة الغربية، وهذا يُعد تحدياً جديداً، ومخاطر أكبر؛ فمن المهم أن يكون لدينا خطة متكاملة لإفشال هذا المخطط، وتقديم حلول واقعية لتحسين حقوق الشعب الفلسطيني. نتياهاو أيضاً صُدم بموقف السعودية بعد التصريحات التي قال فيها: إنه إذا كانت السعودية لن تطبع مع إسرائيل إلا بشرط دولتين؛ فإن عليها بناء دولة فلسطينية في السعودية، وهذا الموقف الصارم من السعودية يعكس احتراماً للحق الفلسطيني، ويشكل ضربة مباشرة للتوجهات الصهيونية.

إذا استطعنا تكوين موقفٍ عربيٍّ موحدٍ مدعومٍ بموقفٍ مصر، والسعودية؛ فسيكون لدينا قاعدة صلبة للتصدي لهذا الجنون الترامبي، ولوقف مخططاته، وسيكون لذلك تأثير كبير في تعزيز مكانة فلسطين على الساحة الدولية.

الرؤية الفلسطينية لمواجهة مشروع التهجير:



تعتمد الرؤية الفلسطينية لمواجهة مشروع التهجير - بشكل أساسي - على رد الفعل العربي، والدولي؛ حيث يراهن الفلسطينيون على الدول العربية، خاصة السعودية، ومصر، والأردن للقيام بدور محوري في التصدي لهذا المخطط من خلال الإغاثة السريعة، وإعادة إعمار قطاع غزة؛ فعلى الرغم من أن الوضع في غزة أصبح كارثياً مع تدمير معظم البنية التحتية إلا أن توفير الدعم العاجل للسكان المحليين قد يسهم بشكل كبير في تمكينهم من البقاء على أرضهم؛ مما قد يعرقل المخططات الرامية إلى تهجيرهم.

من هنا يُعتبر التعجيل بالإعمار، وإعادة تأهيل غزة عاملاً حاسماً في إفشال المشروع الصهيوني؛ حيث إن تراجع القدرة على الحياة اليومية في القطاع قد يجعل التهجير إما خياراً قسرياً، أو طوعياً للعديد من سكانه، ولكن في المقابل هناك إشكالية فلسطينية داخلية؛ حيث إن الانقسامات السياسية بين حماس في غزة، والسلطة الفلسطينية في رام الله تزيد من تعقيد الصورة، وعلى الرغم مما يعانيه الفلسطينيون من مآسي مدمرة لم يتمكنوا بعد من تجاوز الأثنية السياسية في تحديد مستقبلهم؛ مما يعطل قدرتهم على اتخاذ موقف موحد تجاه التهديدات؛ إذ من الصعب مواجهة العالم، والمخططات الخارجية دون تشكيل جبهة داخلية موحدة.

إن الفلسطينيين بحاجة ماسة إلى صياغة إستراتيجية مشتركة بين جميع الفصائل الفلسطينية لتقديم رد فعل منسق لمواجهة مشروع التهجير؛ فهناك أيضًا حاجة لتقوية التنسيق مع الدول العربية، والمجتمع الدولي من أجل بناء جبهة ضاغطة على إسرائيل لإيقاف هذه السياسة. ومن جانب آخر يبدو أن حركة حماس بدأت تظهر مرونة سياسية أكبر في التعامل مع الأوضاع الراهنة؛ حيث قد تنتقل من حالة المقاومة المسلحة إلى تسوية سياسية، وهو ما قد يفتح أمام الفلسطينيين فرصًا جديدة في مفاوضات طويلة الأمد، ولكن في الوقت ذاته قد يؤدي ذلك إلى صراعات داخلية جديدة حول الطرق المثلى لمواجهة التهجير.

والمؤكد أنه لن يكون هناك حل دائم، وفعال إلا إذا توحدت الصفوف الفلسطينية بشكل جاد، وواقعي، وأعيد بناء الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الفلسطينيين في مواجهة مشروع التهجير القسري

بدائل مشروع التهجير، وآفاق النجاح:

إن النظام الدولي ليس بالضرورة نظامًا قانونيًا؛ بل هو فوضوي في كثير من الأحيان؛ حيث لا يكون القانون هو الأساس إلا إذا تم التوافق بين الأطراف المعنية من خلال محكمة العدل، أو عمليات فض المنازعات التي تستند إلى القانون الدولي، وفي حالة غياب هذا التوافق تصبح القوة هي العامل الحاسم، وهذه نقطة أساسية يجب أن نأخذها في الحسبان عند التعامل مع القضايا الكبرى؛ بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية مرّت القضية الفلسطينية بمراحل عديدة من الهزيمة، والنضال المستمر محاولين الاعتماد على دعم القوى الكبرى التي تتعامل مع مصالحها في المنطقة، مثل النفط، والممرات المائية، ولكننا الآن في مرحلة حرجة للغاية ليس فقط بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ بل أيضًا بالنسبة للنظام العربي الذي يعاني من الانقسامات؛ فالقمة العربية- على الرغم من أهميتها- لا تترسخ على إستراتيجية واضحة، هذا في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والجامعة العربية يؤدون دورًا كبيرًا في الوساطة، والجهود الإغاثية؛ بل وفي تحديد مسارات جديدة لحل الأزمة.

وبديل لمشروع التهجير الذي اقترحتة الإدارة الأمريكية في عهد ترامب تُؤمل الدول العربية توحيد جهودها لإيجاد حل عادل، وهذا لا يعني فقط دعم حقوق الفلسطينيين؛ بل أيضًا دعم استقرار المنطقة، وإضافة إلى ذلك يمكن التفكير في مشروع تنموي في مناطق قريبة من الحدود الفلسطينية - الإسرائيلية يشجع الفلسطينيين على العودة بالتدرج عبر مشاريع عمرانية، واقتصادية تشارك فيها الأطراف العربية، والدولية.



المشهد الدولي، والإقليمي:

شهدت السنوات الأخيرة تجاهلاً دولياً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ حيث فشلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تحقيق تقدم ملموس، وفي الوقت نفسه تبنت إدارة ترامب نهجاً منحازاً لصالح إسرائيل عبر "صفقة القرن"، كما انخفضت أولوية القضية الفلسطينية في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي، وفي ظل زيادة نفوذ إيران، وطفائها في المنطقة. وشكل الهجوم المفاجئ من حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 تحولاً كبيراً في الصراع، وهذه الهجمات التي نفذت بتنسيق عبر البر، والبحر، والجو كانت صادمة للجانب الإسرائيلي، وعلياً ذلك ردت إسرائيل بهجوم عسكري واسع على غزة؛ مما أسفر عن مقتل الآلاف من الفلسطينيين.

المرحلة الانتقالية للسلام:

إن الحل الوحيد الممكن هو التفاوض المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع الدعم الإقليمي من الدول العربية، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه القضية الفلسطينية إلا أن هناك آفاقاً يمكن العمل عليها لتحريك عملية السلام؛ وذلك بدءاً من تعزيز التنسيق بين الفصائل الفلسطينية وصولاً إلى فرض ضغوط دولية على إسرائيل لتحقيق حل الدولتين.

العقبات أمام خطة السلام:

تشمل التحديات الرئيسية في تنفيذ خطة السلام:



مواجهة العقبات:

يجب تحسين بيئة اتخاذ القرار عبر تدخل القوى الدولية، والعربية، وتحفيز الرسائل المتبادلة الإيجابية بين القيادات الفلسطينية والإسرائيلية، وكذلك يجب أن يكون هناك دعم متبادل بين الدول العربية لتعزيز الحل السياسي، كما يتطلب الأمر تشجيع المبادرات السياسية، والاجتماعية التي تستهدف تقليل الصراعات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية. إن تجاوز الصراعات الأيديولوجية، والبحث عن حلول عملية يُعد أمرًا ضروريًا، هذا بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في جهود صنع السلام، وتدعيم المبادرات الاقتصادية التي تعزز التعاون بين الطرفين، وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى سلام دائم إلا أن الأطراف المعنية يجب أن تستغل الفرص المتاحة لتحقيق استقرار، وأمن دائمين للجميع.

ومنذ 7 أكتوبر 2023م شهدت غزة فظائع عنيفة، لكن لا ينبغي لنا أن نفقد الأمل في إيجاد حل؛ فالواقع الحالي قد يتيح لنا فرصة للتحول من العنف إلى السلام إذا تم العمل بجدية، وتعاون بين كافة الأطراف المعنية.

سيناريوهات المواجهة في حال الإصرار الأمريكي على التهجير:

يُعد مشروع التهجير الذي تروج له الإدارة الأمريكية مشروعًا توسعيًا، وخطيرًا؛ حيث يهدف في مرحلته الأولى إلى ضم غزة، والضفة الغربية، والجولان مع توطين أكبر لليهود في تلك المناطق، وضمن عدم عودة الفلسطينيين إليها في المرحلة الثانية، وهذه الخطوات على الرغم من خطرها تجد أساسًا في غياب السلطة الفلسطينية الموحدة؛ مما يعزز من قدرة إسرائيل على المضي قدمًا في تنفيذ خططها؛ ولذا تكمن المشكلة الأساسية في عدم وجود موقف فلسطيني موحد يمكن أن يتعامل مع هذا التهديد بشكل قوي، وفي هذه الحالة سيكون من الصعب مواجهة هذا المشروع إذا استمر الوضع على حاله؛ مما يضع الفلسطينيين في وضع غير ملائم أمام الضغوط الدولية.

ولتصعيد المواجهة في حال الإصرار على هذا المشروع يجب أن يكون هناك موقف عربي واحد قاطع يرفض التهجير بكل حسم، ويجب أن يكون هذا الرفض نهائيًا، ولا يقبل المساومة، أو التفاوض؛ فرفض سلب حق تقرير المصير للفلسطينيين هو موقف أساسي؛ لأنه حق دولي يتمسك به الفلسطينيون، ويعتمد عليه قيام العديد من الدول الحديثة؛ بما في ذلك الولايات المتحدة. لا ينبغي السماح بأن تتحول القضية الفلسطينية إلى مسألة يمكن التلاعب بها، أو تحويلها إلى صفقات اقتصادية على حساب الحقوق السياسية المشروعة.





فمن المهم تأكيد أن هذا المشروع التوسعي- في حال استمراره- لن يمكن لدولة عربية واحدة أن تقاومه بمفردها؛ فالولايات المتحدة تستطيع الضغط على دولة واحدة بشكل قوي، كما شهدنا في صفقات سابقة، وهذا يتطلب موقفًا عربيًا موحدًا لا يقبل التنازل، أو الانقسام، إضافة إلى ذلك هنالك محاولات لنقل الفلسطينيين الحاملين للجوازات الأردنية إلى الأردن، ويقدر عددهم بنحو ستمائة ألف نسمة، وهو ما لا يعني تخليهم عن حقوقهم في الضفة الغربية، وإنما يمثل خطوة مؤقتة تتطلب طولًا نهائية عادلة؛ ولك بعيدًا عن محاولات فرض طول مؤقتة قد تؤدي إلى فقدانهم أراضيهم بشكل دائم.

إن مواجهة هذا المشروع لا تكمن فقط في رفض التهجير؛ بل في ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني من خلال تقوية السلطة الفلسطينية في الضفة، وغزة؛ وذلك لتفويت الفرصة على إسرائيل، وأمريكا لاستغلال الانقسامات الفلسطينية؛ وعليه يجب أن يكون لقطاع غزة دور أكبر تحت قيادة السلطة الفلسطينية؛ لأنه بدون هذه الوحدة ستستمر إسرائيل في استغلال التوترات الداخلية لمصلحتها، ومن الأهمية بمكان دعم جهود المصالحة الفلسطينية بشكل جاد؛ حيث إن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي خط الدفاع الأول ضد المشاريع التصفوية.

إن المشاركات العربية في إعادة إعمار غزة دون حل سياسي دائم هي مسألة غير مقبولة؛ إذ إعادة إعمار غزة دون معالجة القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية سيؤدي إلى تدمير ما تم إنجازه سابقًا، ولا يمكن السماح بإعادة البناء، والتعافي دون إيجاد حل جذري للمشكلة الفلسطينية؛ سواء من خلال مسار مفاوضات جاد، أو ضمانات دولية تُثبت حقوق الفلسطينيين في العودة، وتقرير المصير؛ لذا يجب أن يكون حل الدولتين هو الحل المقترح، وأن يتم دعم هذا الحل عربيًا، ودوليًا، وتوجيه كافة الجهود لإعادة تثبيت الأسس القانونية، والسياسية لهذه الحقوق.

وإذا كانت الولايات المتحدة تضغط بتقديم مساعدات اقتصادية لدول، مثل: مصر، والأردن؛ فيجب أن يكون هناك دعم عربي بديل لهذه الدول؛ وذلك مع تأكيد أن المساعدات الأمريكية لن تكون بديلًا عن الحقوق الفلسطينية؛ فعلى الدول العربية أن تتبنى موقفًا مشتركًا في تقديم الدعم المتواصل لمصر، والأردن عبر آليات تضمن تماسك الموقف العربي؛ سواء عبر تمويل مشاريع مشتركة، أو تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق أمن المنطقة، واستقرارها.

هذا الموقف العربي الموحد، والمتكامل يمكن أن يشكل نقطة انطلاق نحو دحر مشروع التهجير الأمريكي الإسرائيلي، وتوجيه رسالة واضحة بأن حق تقرير المصير للفلسطينيين غير قابل للتنازل، أو التفاوض، وفي النهاية لا يمكن الرضا بمشاريع تهجير؛ بل يجب تعزيز الوعي الدولي بالمخاطر المترتبة على هذا المشروع، وتحقيق توافق عالمي حول الحل العادل، والشامل.



خاتمة:

يستهدف مشروع تهجير سكان غزة، وربما الضفة الغربية أيضًا بشكل رئيسي تغيير الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، ومع ذلك فإن المواجهة العربية، والإسلامية، والأوروبية لهذا المشروع تظل حاسمة؛ إذ تتجسد في مواقف رافضة من كافة الأطراف التي تدرك خطورة هذه المشاريع، وتتمسك بمبادئ العدالة الدولية، وحقوق الإنسان، والرفض العربي، والإسلامي لهذا المشروع يرتكز على وحدة الموقف السياسي في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ويؤكد ضرورة العمل المشترك بين الدول العربية، والإسلامية لتقديم الدعم السياسي، والإنساني اللازم، كما أن الموقف الأوروبي- على الرغم من اختلاف الدوافع- يعكس رفضًا لمثل هذه السياسات من خلال تأكيد ضرورة حل الدولتين، وتحقيق العدالة للفلسطينيين.

وفي هذا السياق تظهر الرؤية الفلسطينية كعامل محوري لمواجهة التهجير، وتتضمن الرؤية الفلسطينية إستراتيجيات متعددة تشمل تحفيز الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، وتعزيز التنسيق مع المجتمع الدولي، والعمل على تفعيل المبادرات التنموية في المناطق الفلسطينية، وبدائل مشروع التهجير تشمل تمكين الفلسطينيين على أراضيهم؛ وذلك من خلال مشاريع تنموية تدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتضمن استمرارية وجودهم، وفي وقت يتطلب فيه التصدي لمخططات التهجير يجب حشد الجهود على مختلف الأصعدة.

وإذا استمر الإصرار الأمريكي على تنفيذ هذا المشروع؛ فمن المتوقع أن تواجه السيناريوهات الدبلوماسية الفاعلة عبر دعم عربي مشترك، ومشاركة فعّالة في المحافل الدولية للضغط على إسرائيل، والولايات المتحدة، وفي النهاية يتطلب الأمر موقفًا عربيًا قويًا، ومواقف فلسطينية موحدة؛ وذلك لضمان عدم تنفيذ أي مخطط يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، واستمرار الصمود الفلسطيني في مواجهة هذه التحديات.

التوصيات.

- 1) **إبطال الضغوط الأمريكية على الدول المستهدفة:** ينبغي تطوير مبادرة استباقية تركز على إبطال مفعول الضغوط الأمريكية المحتملة على دول، مثل: مصر، والأردن؛ وذلك من خلال تنسيق عربي مشترك لدعم تلك الدول في رفض المطالب الأمريكية المتعلقة بمشروع التهجير، ويجب أن يتضمن هذا الدعم العربي الكامل تأكيد الموقف العربي الموحد الذي يرفض الإملاءات الأجنبية، ويعزز استقلالية تلك الدول في اتخاذ قراراتها؛ بما يخدم المصالح الفلسطينية، كما يجب على الدول العربية أن توفر بدائل، وآليات للتقليل من فعالية أوراق الضغط الأمريكية، مثل: المساعدات الاقتصادية التي تُستخدم كأداة ضغط على دول الجوار؛ وذلك من خلال تقوية التنسيق العربي، وتوفير دعم مشترك للدول المستهدفة يمكن إضعاف قدرة الولايات المتحدة على فرض أجندتها في المنطقة؛ مما يساهم في تحفيز الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في مواقفها حيال القضية الفلسطينية.
- 2) **تقويض المخطط الأمريكي:** يجب على الدول العربية إنشاء آلية فعالة لدعم تسوية القضية الفلسطينية؛ وذلك مع ضمان أن يتم إعادة إعمار غزة من خلال مشروع عربي مستقل، ومناضوري ربط مشروع إعادة إعمار غزة بالتسوية السياسية العادلة، والشاملة للصراع الفلسطيني لضمان عدم تدمير ما يتم بناؤه مستقبلاً، ولإحباط التكتيك الأمريكي-الإسرائيلي الذي يسعى إلى تعطيل أية تسوية سياسية دائمة.
- 3) **تأكيد التسوية السياسية:** من غير المقبول إعادة بناء قطاع غزة بدون تسوية سياسية دائمة تعالج جذور النزاع الفلسطيني؛ حيث إن استمرار الوضع دون حل سياسي سيؤدي إلى تدمير ما تم بناؤه في المستقبل؛ فيجب تشجيع المجتمع الدولي على دعم حل سياسي عادل، ومؤثر؛ وذلك بدلاً من الرضوخ لطول موقته تؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد.
- 4) **تحمل تكلفة إعادة إعمار غزة:** حتى مع قيام الدول العربية بتحمل المسؤولية الكاملة في تمويل إعادة إعمار غزة؛ فإن من اللائق قانونياً مطالبة إسرائيل بتعويضات عما دمرته بالمناطق المدنية؛ وذلك لضمان حماية هذا المشروع من أي تدمير مستقبلي قد يحدث بسبب السياسات الإسرائيلية المدعومة أمريكياً، وهذه المبادرة يجب أن تكون متكاملة مع حل سياسي شامل يسعى إلى وضع حد للعدوان الإسرائيلي، وتحقيق التسوية السياسية المنشودة للصراع الفلسطيني.
- 5) **وحدة الموقف الفلسطيني:** يؤمل العمل على توحيد الموقف الفلسطيني عبر تشكيل مجلس رئاسي انتقالي يضم رئيس السلطة الفلسطينية مع شخصيات مقبولة من الفصائل الأخرى، وينبغي أن يكون هذا المجلس نقطة انطلاق نحو انتخابات شاملة في غضون ثلاث إلى أربع سنوات مع ضمان أن ينسجم الموقف الفلسطيني الموحد مع الرؤية العربية لحل النزاع، ويكون قادراً على مواجهة الضغوط الدولية، وتنفيذ المطالب الفلسطينية.

6) دعم حل الدولتين: يعد حل الدولتين هو الحل الواقعي الأمثل لتحقيق التسوية المستدامة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في المدى المنظور؛ فيجب أن يتمسك الموقف العربي بهذا الحل، ويضغط على المجتمع الدولي للاعتراف به كأساس لحل القضية الفلسطينية. ومن غير المقبول أن تنازل أية جهة فلسطينية، أو عربية عن هذا الحل الذي يعكس إرادة الشعب الفلسطيني، ويضمن حقوقه في تقرير المصير.

7) الموقف العربي الموحد: من الضروري أن يظل الموقف العربي موحدًا في رفض أي تنازل، أو مساومة بشأن القضية الفلسطينية؛ فيجب أن يتحلى الموقف العربي بالشجاعة، والقدرة على الصمود أمام الضغوط الأمريكية، وتحفيز المجتمع الدولي من خلال المحافل الدولية، ووسائل الإعلام؛ وذلك لتعزيز هذا الموقف، وهذا التنسيق العربي يمكن أن يكون حجر الزاوية في مواجهة أية محاولات أمريكية للتنفيذ الفعلي لمشاريع التهجير التي تستهدف الفلسطينيين.

8) المبادرة السعودية الفرنسية: دعم المبادرة السعودية الفرنسية هو خطوة حيوية نحو تحويل المبادرة العربية إلى مبادرة دولية، وتهدف هذه المبادرة إلى حشد الرأي الدولي ضد الخيارات الأمريكية، والإسرائيلية التي تعتمد على التهجير مع تأكيد أن استخدام القوة لتحقيق هذه المشاريع أمر مرفوض دوليًا؛ إذ إن المبادرة السعودية الفرنسية تعتبر نقطة انطلاق مهمة لتفعيل الضغوط الدولية على الولايات المتحدة، وإسرائيل للتخلي عن هذه السياسات.

9) الإسناد المجتمعي في مواجهة مشروع التهجير الفلسطيني: يُعدّ الإسناد المجتمعي أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني أمام محاولات التهجير الممنهجة التي تستهدف استنزاف هويته؛ فيجب أن يُركز الإسناد المجتمعي على تشكيل جبهة موحدة من جميع القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية؛ بما في ذلك الدعم اللوجستي، والسياسي، والتنظيمي من جميع الأطراف المعنية لضمان تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة السياسات الإسرائيلية، والأمريكية التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر مشروع التهجير، كما يتطلب التصدي لمشروع التهجير تكثيف الجهود المجتمعية؛ وذلك من خلال بناء شبكات دعم محلية، ودولية قادرة على توفير الإغاثة، والدعم الكافيين، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الفصائل الفلسطينية والمجتمع الدولي لضمان استمرارية وجود الفلسطينيين على أراضيهم.



المصادر والمراجع

1. استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى (أسبار) عبر الإنترنت (Webinar) بعنوان: "تهجير سكان غزة: المنطلقات، والبدائل، وقواعد المواجهة"، بتاريخ 16 فبراير 2025م بمشاركة نخبة من الخبراء، والمتخصصين في الشأن السياسي الدولي.
Abdel Monem Said Aly, Shai Feldman, Khalil Shikaki. (n.d.). Arabs & Israelis: From October 7 to 2 .Peacemaking. Crown Center for Middle East Studies
3. مركز (كاندل) للدراسات، والبدوئ. (2025م). مراحل الخطة الإسرائيلية لتهجير سكان قطاع غزة.
4. باسمين شاهين. (2025م). ملامح الخطة العربية المصرية لإعمار غزة دون تهجير، وإدارتها دون حماس. <https://www.bbc.com/arabic/articles/c0jn08v2d36o>
5. طوني ندف. (2025م). تحرك موحد نادر للعرب رداً على خطة ترامب بشأن غزة.
6. الشروق. (2025م). ماذا يقول القانون الدولي عن خطة ترامب لتهجير سكان غزة؟
7. سكاي نيوز عربية. (2025م). تصاعد الرفض لخطط تهجير سكان غزة وسط ضغوط على ترامب.
8. وديع عواودة. (2024م). تهجير سكان قطاع غزة هل هو أمنيات قديمة جديدة، أم برنامج عمل إسرائيلي؟
9. SBS عربية. (2025م). هل، يوافق ترامب على خطة مصر لمنع تهجير سكان غزة؟
10. CNBC عربية. (2025م). تهجير سكان غزة بين دفع ترامب ورفض الدول العربية.
11. سكاي نيوز عربية. (2025م). غزة بين خطة التهجير والانقسام الفلسطيني. <https://www.skynewsarabia.com/middle>
12. الجزيرة نت. (2025م). قوى غزة ترد على ترامب، وتطالب بخطوات عملية لمواجهة مخططات التهجير.
13. عبد على الغسرة. (2025م). الهدف من تهجير سكان غزة! <https://www.albiladpress.com/news/2025/5961/columns/901301.html>

المشاركون *

- أ/ حاتم رشيد (فلسطين والأردن)
- د/ سعد بن طفلة (الكويت)
- د/ عبد العزيز بن صقر (السعودية)
- د/ عبد المنعم سعيد (مصر)
- د/ فهد العرابي الحارثي- مدير الندوة، رئيس ملتقى أسبار، مركز أسبار للدراسات والبحوث، الرياض



- تحرير التقرير: د. إبراهيم إسماعيل عبده



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com